A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/368
23 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(عن الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - يورد هذا التقرير سردا لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/952).

٢ - وقد حدد مجلس الأمن ولاية القوة بقراره ٣٥٠ (١٩٧٤) ثم مددها بقرارات لاحقة، آخرها القرار ١٠٢٤ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد أجمل تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، (S/11563، الفقرات ٨-١٠) وظائف القوة ومبادئها التوجيهية، فضلا عن مهامها.

ثانيا - أنشطة القوة

٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تمت مراعاة وقف إطلاق النار في قطاع إسرائيل - سوريا، ولم تقع حوادث خطيرة وظلت منطقة عمليات القوة هادئة.

٤ - واستمرت القوة في الإشراف على المنطقة الفاصلة لضمان عدم نشر أي قوات عسكرية فيها. وتم تحقيق ذلك، عن طريق مواقع ومخافر ثابتة يشغلها أفراد على الدوام، ودوريات تعمل على فترات غير منتظمة ليلا ونهارا في مسارات محددة سلفا. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مخافر أمامية مؤقتة وسيرت دوريات إضافية بين حين وآخر حسب الاقتضاء. كما واصلت القوة العمليات التي تجريها مرة كل أسبوعين لتفقد مستويات التسلح والقوات في منطقة التحديد. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، رفض كلا الطرفين دخول أفرقة التفتيش إلى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية تنقل القوة.

٥ - واحتفظ قائد القوة وضباطه بعلاقات اتصال وثيقة مع ضباط الاتصال العسكريين في اسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون كلا الطرفين مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وساعدت القوة لجنة الصليب الأحمر الدولية بتوفير تسهيلات البريد وتسهيلات لمرور الأفراد عبر المنطقة الفاصلة. وقدم العلاج الطبي للسكان المحليين في حدود الإمكانيات المتاحة، عند الطلب.

ثالثا - المسائل التنظيمية

٧ - في شباط/فبراير ١٩٩٦، حلت وحدة وفرتها حكومة اليابان محل فصيلة النقل الكندية (انظر S/1995/1022 و S/1995/1023). وفي أيار/مايو ١٩٩٦، كانت القوة تضم ١ ٠٥٤ من الأفراد العسكريين من بولندا وكندا والنمسا واليابان (٣٥٧، و ١٨٩، و ٤٦٣ و ٤٥ فردا على التوالي)، فضلا عن ٤ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين المنتدبين من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت القوة مساعدة من ٨٠ من المراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين منطقة عمليات القوة وانتشارها.

٨ - وما زال الميجور جنرال جوهانز سي. كوسترز، من هولندا، قائدا للقوة.

رابعا - الجوانب المالية

٩ - كان مما ورد في قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٠ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أنها أذنت للأمين العام بالدخول في التزامات للقوة بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٠٠٠ ٦٧٩ ٢ دولار شهريا لفترة تصل إلى سبعة أشهر تمتد من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. والميزانية المقترحة لمواصلة القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (A/50/386/Add.1) قيد النظر حاليا في الجمعية العامة. ويبلغ إجمالي التكاليف التقديرية لمواصلة القوة بقوامها الحالي لتلك الفترة ٠٠٠ ٤٩٤ ٣١ دولار.

١٠ - وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، ٦٠,٧ مليون دولار. ويبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام ٢,٢ بليون دولار.

خامسا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١١ - عندما قرر مجلس الأمن، بقراره ١٠٢٤ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أن يجدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، طلب المجلس أيضا من الأطراف المعنية القيام فورا بتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، كما طلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية الفترة، تقريرا عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار.

١٢ - وقد تناول تقريري المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط (A/50/547) المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٤٩/٨٧ ألف وباء المؤرخين ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصعد لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

سادسا - ملاحظات

١٣ - واصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن وعلى اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بصورة فعالة، بتعاون الطرفين. وظلت الحالة في قطاع إسرائيل - سوريا هادئة، ولم تقع أي حوادث خطيرة.

١٤ - وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن يبذل كل من يعنيهم الأمر جهودا دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها، بغرض التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٥ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري. ولهذا، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. كما أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها.

١٦ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أجد لزاما علي أن أوجه الانتباه إلى النقص الخطير في تمويل القوة. وتبلغ الاشتراكات المقررة غير المدفوعة حاليا نحو ٦٠,٧ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ، الذي يعادل ضعف الميزانية السنوية للقوة، أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تشكل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها المقررة على الفور وبالكامل وتسديد جميع ما عليها من متأخرات.

١٧ - وقد اضطرني النقص الدائم في الموارد المتاحة للمنظمة إلى التماس سبل لتخفيض نفقات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وغيرها من عمليات حفظ السلام. وقد اضطلعت القوة منذ عام ١٩٩٢ بممارستين لزيادة فعاليتها أسفرتا عن تخفيض حجمها وميزانيتها بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة، وأصبحت بذلك عملية محدودة النطاق وفعالة من حيث التكلفة. وقد أمكن تحقيق ذلك، إلى حد كبير، بفضل ما قدمته كل من اسرائيل والجمهورية العربية السورية للقوة من تعاون وثيق. وسأواصل إبقاء القوة قيد التمحيص الدقيق بغية اغتنام كل فرصة ممكنة لتحقيق المزيد من الوفورات.

١٨ - وختاما، أود الإشادة بالميجور جنرال جوهانز سي. كوسترز وبالرجال والنساء العاملين تحت قيادته. فقد أدوا بكفاءة وتفان الواجبات الهامة التي أسندها إليهم مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات التي تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تقدم المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المكلفين بالعمل في هذه القوة.

- - - - -